الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الجهاز المركزي للإحصاء
قطاع التجهيز الآلي والدراسات

مؤشرات التنمية الألفية (MDGs) في الجمهورية اليمنية

(المفهوم والاتجاهات)

صنعاء
سبتمبر 2005

فخامة الأخ / علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

المركز الوطني للمعلومات
المكتبة الداخلية

تقديم

في إطار الجهود التي يبذلها الجهاز المركزي للإحصاء باتجاه إصداره للعديد من البيانات والمؤشرات الإحصائية يأتي هذا الإصدار الذي يتضمن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالألفية وهذا بحد ذاته يؤشر إلى الاتجاهات النوعية التي تم انتهاجها بهدف التطوير النوعي للنشاط الإحصائي وبما ينسجم ويلامس كافة الأنشطة التخطيطية الجارية في بلادنا ويحتوى هذا الإصدار على العديد من المؤشرات الإحصائية الهادفة إلى إظهار جهود الدولة في مجال تحقيق أهداف الألفية على كافة الأصعدة (الصحية ، التعليمية ، المشاركة السياسية ، مشاركة المراة ... الخ) كون الرقم الإحصائي يعتبر الأداة التي يمكن من خلالها التعرف على مدى ما قطعته بلادنا من أشواط على صعيد تحقيق هذه الأهداف من جهة ومن جهة أخرى التعرف على جوانب القصور التي رافقت الجهود المبذولة في هذا المجال بما يمكن الجهات المعنية من التعرف عليها ووضع المعالجات والتدابير اللازمة لتجاوزها . وبهذه المناسبة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لكل من أسهم في إعداد وتجهيز وإخراج هذا الإصدار الهام ونحن على ثقة بان الجهود سوف تتواصل باتجاه تطوير النشاط الإحصائي على كافة المناحي والمستويات بما من شانة تمكين كافة الجهات المعنية باستخدام الرقم الإحصائي عند تنفيذ المهام الموكلة لها . وفي الختام فان الشكر موصول لكافة الشركاء في المنظمات الدولية والإقليمية والعربية التي تجمع بلادنا معها علاقات شراكة بناءة تهدف إلى تطوير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد تحت رعاية القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ / علي عبد الله صالح - حفظه الله .

والله الموفق ،،،

أ/أحمد محمد صوفان

نائب رئيس الوزراء

وزير التخطيط والتعاون الدولي

كامل الصورة عن الوضع التنموي في مجالات أخرى في حياة المجتمع ، ويتوجب على المخططين ومتخذي القرار الاهتمام بها.

إن الجهاز المركزي للإحصاء يحدوه الأمل بأن يشكل هذا الإصدار مدخلاً إضافياً لتحسين وضع أهداف الألفية على خطط الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية والمؤسسات الدولية المهتمة بخطط وبرامج التنمية في الجمهورية اليمنية.

د. أمين محمد محي الدين
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء

كامل الصورة عن الوضع التنموي في مجالات أخرى في حياة المجتمع ، ويتوجب على المخططين ومتخذي القرار الاهتمام بها.

إن الجهاز المركزي للإحصاء يحدوه الأمل بأن يشكل هذا الإصدار مدخلاً إضافياً لتحسين وضع أهداف الألفية على خطط الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية والمؤسسات الدولية المهتمة بخطط وبرامج التنمية في الجمهورية اليمنية.

د. أمين محمد محي الدين
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء

محتويات الكتيب

	المحتويات	الصفحة
أولاً	تمهيد	5
ثانياً	أهمية مؤشرات التنمية الألفية	7
ثالثاً	تبني أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية	8
رابعاً	مستوى واتجاه مؤشرات الألفية	9
	الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	9
	الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي	14
	الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة	17
	الهدف الرابع: تخفيض معدلات وفيات الأطفال	22
	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة	25
	الهدف السادس: مقاومة مرض الإيدز ، والملاريا وأمراض أخرى	28
	الهدف السابع:ضمان استدامة بيئية سليمة	33
	الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	40
	الخطوات اللازمة على المستوى الوطني لتعزيز العمل على مؤشرات التنمية	46
	ملخص للأهداف والغايات والمؤشرات ذات العلاقة	47
	المراجع	52
	المشاركين في إعداد وتجهيز الكتيب	55

أولاً: تمهيد

تتألف أهداف ومؤشرات التنمية الألفية من 8 أهداف رئيسية(Goals) متصلة ومكملة لبعضها البعض ، يتولد منها 18 غاية (Targets) متعلقة بها ،ومن هذه الغايات يتفرع منها 48 مؤشر(Indicators) ، تبنتها منظمة الأمم المتحدة (189 دولة) في شهر سبتمبر 2000م. لقد مر المجتمع الدولي بمخاض طويل للوصول لهذه النتيجة التي أُسست على نتائج المؤتمرات العالمية التي تم إقامتها خلال التسعينات من القرن الماضي.

إن الأمم المتحدة تعمل جاهده على تحقيق هذه الحزمة من المؤشرات حتى عام 2015 على مستوى العالم باستخدام عام 1990 كسنة أساس للمقارنة والقيام برصد التقدم الحاصل في تحقيقها ، وهنا يتوجب الإشارة إلى أن الجمهورية اليمنية أُختيرت مع سبع دول فقط للانضمام للمساعدات التأهيلية لصندوق الألفية. كما أن خطط التنمية الاستراتيجية الوطنية أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بمراقبة وتحقيق أهداف التنمية الألفية. وتتكون هيكلية أهداف التنمية الألفية كالتالي:

الهدف الأول	القضاء على الفقر المدقع والجوع
الهدف الثاني	تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي
الهدف الثالث	تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة
الهدف الرابع	تخفيض معدلات وفيات الأطفال
الهدف الخامس	تحسين صحة الأمومة
الهدف السادس	مقاومة مرض الإيدز ، والملاريا وأمراض أخرى
الهدف السابع	ضمان استدامة بيئية سليمة
الهدف الثامن	تطوير شراكة عالمية للتنمية

وهذا الكُتيب يبين الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك أهم التحديات التي تعترض تحقيق تلك الأهداف في الجمهورية اليمنية(من خلال عرض المؤشرات حسب سلسلتها الزمنية). وقد واجهت عملية

إعداده العديد من الصعوبات وهى حصراً كالتالي:

منها عدم توفر سلاسل زمنية متناسقة للمؤشرات الإحصائية

الكثير من المؤشرات ظلت بدون معالجة رغم توفرها في داخل البيانات الخام

عدم ربط مخرجات المسوح في الفترات السابقة بأهداف ومؤشرات التنمية الألفية واعتمادها كاستراتيجية.

ثانياً: أهمية مؤشرات التنمية الألفية

تكمن أهمية مؤشرات التنمية الألفية في تعدد الجهات المهتمة بمعرفتها والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. المستوى الوطني: مراقبة ورصد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية على مستوى الجمهورية وتمكين الحكومة من وضع الحلول لأوجه القصور وتحسين الوضع في المؤشرات التي قد يظهر فيها خلل ما أو أي نوع من الانحراف السلبي.
2. المواطنين: توفير البيانات للتعرف على الواقع الذي يعيشوه ، من أجل تفعيل دورهم ومشاركتهم في عملية التنمية .
3. الجهات المانحة: المساعدة في توفير الجهد والوقت عند تقديم المساعدات وخاصة الطارئة منها في المكان والوقت المناسب.
4. المستوى العالمي: إن آلية الرصد التي توفرها مؤشرات التنمية الألفية الموحدة على مستوى كل دولة في العالم ، تساهم بشكل كبير في خلق نظام مقارنة بين كافة الدول مما يوفر المناخ الملائم لاتخاذ القرارات المناسبة في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولي في المجالات المختلفة.
5. المؤسسات التعليمية والمراكز العلمية والباحثين والمهتمين: توفير بيئة مثالية لإعداد الدراسات المتعمقة حول الظواهر الإنسانية في العالم من خلال قاعدة بيانات مؤشرات موحدة. كما أن توحيد مؤشرات التنمية الألفية يتيح إمكانية تقديم دراسات تحليلية للمقارنة الصحيحة والتي بدورها تساهم في إتخاذ قرارات دولية سليمة.
6. تحديد المدة حتى عام 2015: بشكل عام الفترة الزمنية لتنفيذ المهام تعتبر سبب في نجاح تلك المهام ، وهذا تم أخذه بعين الاعتبار عند تحديد عام 2015 لتحقيق مؤشرات التنمية الألفية ، كون ذلك التاريخ يتيح الفرصة للدول المختلفة لاستخدام كافة الموارد لتحقيق تلك الطموحات من خلال وضع السياسات الملائمة لظروف كل دولة ووفقاً لامكاناتها المتاحة حتى تعكس نتائج ايجابية لصالح الأفراد.

ثالثاً: تبني أهداف الألفية في الجهمورية اليمنية

يمكن القول أن الجمهورية اليمنية قد سعت إلى تبني أهداف الألفية من خلال العديد من المعطيات يمكن إيجازها فيما يلي:

1. عندما خاطب فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية العالم من على منبر الأمم المتحدة في أكبر تجمع سياسي عرفه التاريخ لإقرار بيان مشروع الألفية في سبتمبر عام 2000م وأمام 147 زعيم دولة ، فإنه بذلك ، قد أعطى مؤشرا قويا وواضحا على التزام الجمهورية اليمنية بتحقيق التقدم، الأمن ، السلام، المساواة بين الجنسين، استئصال الفقر بجميع أبعاده و ضمان تطور البشرية ، وذلك من خلال تبني أهداف الألفية. وهذا الموقف أنعكس على تبني العديد من الجهات والمؤسسات الوطنية في كافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية أهداف التنمية الألفية ضمن السياسات والخطط الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها.
2. إعداد تقرير أهداف التنمية الألفية في اليمن بالمشاركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبناء على المؤشرات التي ساهم الجهاز المركزي للإحصاء في إنتاجها.
3. تبني الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية مهمة تحديث بيانات المؤشرات المستهدفة لرصد ومتابعة مدى التقدم المحرز في تحقيق أهداف الألفية من قبل الجهات المعنية حيث تم تشكيل لجنة فنية بالجهاز المركزي للإحصاء تتولى المتابعة على جميع المستويات لتوفير وإنتاج المؤشرات الإحصائية المختلفة ومن ضمنها مؤشرات التنمية الألفية ، كما قام الجهاز بإعداد وتصميم قاعدة بيانات للمؤشرات الإحصائية المختلفة في شبكة الجهاز الحديثة ،يتم تغذيتها بالمؤشرات المتوفرة بالإضافة إلى تحديث بيانات تلك المؤشرات، كما أن النظام الآلي لمؤشرات الألفية DevInfo سيقوم بدور هام في نشر وترويج مؤشرات التنمية الألفية.

رابعاً: مستوى واتجاه مؤشرات الألفية

فيما يلي عرضاً للأهداف والغايات والمؤشرات والبيانات المتوفرة حول مؤشرات الألفية في الجمهورية اليمنية:

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

خلال النصف الأول من العقد الماضي (التسعينات) ، واجه الاقتصاد اليمني العديد من المعوقات ،مما سبب زيادة في حالات الفقر وصعوبة الحياة المعيشية لقطاع كبير من السكان، فمن نتائج مسح ميزانية الأسرة (1998) تبين إن نسبة 41.8٪ من السكان(6.9 مليون نسمه) يقعون تحت خط الفقر الأعلى ونسبة 17٪ تحت خط فقر الغذاء. أما في توزيع الدخل فإن 20٪ من السكان الأقل دخلاً لا تزيد نسبة دخلهم عن 8٪ من إجمالي الدخل القومي . كما أن السكان الذين دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم يشكلون نسبة 10.7٪ من السكان ،ونسبة 47٪ من السكان دخلهم أقل من دولارين في اليوم. أما بالنسبة لمعدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة فتشير بيانات المسح اليمني لصحة الأسرة (2003)بأنه مرتفع جداً(45.6٪) وذلك حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية لخطورة سوء التغذية والطموح تقليص هذه الظاهرة الى 35٪ في 2015. واستناداً إلى بعض المؤشرات الخاصة بالفقر، يستخلص أن الجمهورية اليمنية ستواجه صعوبة في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، كما أن مؤشرات سوء التغذية المتدهورة تفرض على الحكومة بذل المزيد من الجهد في المجال الصحي لتحسين الأنماط الغذائية وزيادة الوعي الصحي لتخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص في الوزن.

الغاية1: تقليص عدد الذين دخلهم أقل من دولار في اليوم خلال 1990- 2015م

- المؤشرات:

1. نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم

السنة	القيمة (٪)
1998	10.7

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 1998م

1أ.نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولارين في اليوم

السنة	القيمة (٪)
1998	47

المصدر: مسح ميزانية الأسرة 1998م

التعريف:لأغراض المقارنات الدولية ، يصدر البنك الدولي تقديرات للفقر في البلدان النامية باعتبار أن خط الفقر المدقع يعادل إنفاق دولار واحد أو دولارين للفرد في اليوم، ويكون تقييم الدولار باستخدام مماثل للقوة الشرائية(PPP).

1ب. نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط فقر الغذاء

السنة	القيمة (٪)
❖1998	17.7
❖❖2005	14.5

المصدر: ❖ميزانية الأسرة 1998م ❖❖تقرير الألفية 2003 وزارة التخطيط والتعاون الدولي

التعريف:السكان الفقراء هم السكان الذي يقل إجمالي إنفاقهم الشهري عن خط الفقر الوطني ، وصنف السكان الفقراء على أساس هذا المعيار على أنهم فقراء فقراً حاداً، أي إنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء. أما السكان الذي يتساوى إجمالي إنفاقهم مع خط الفقر الوطني أو يزيد فهم غير فقراء.

2. نسبة فجوة الفقر(حالات الفقرxعمق الفقر)

السنة	القيمة (٪)
1999	10.7

المصدر: المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م

التعريف:استخدام الإنفاق الإجمالي في الشهر للأسر الفقيرة فقراً حاداً وخط فقرها في حساب فجوة الفقر. وتحسب فجوة الفقر عادة بقسمة مجموع الفروق بين خط الفقر وأجمالي الإنفاق منسوبة إلى خط الفقر على مستوى كل أسرة للأسر الواقعة تحت خط الفقر منسوبة إلى إجمالي الأسر، وتعبر فجوة الفقر عن درجة بعد السكان عن خط الفقر ، فكلما زادت قيمتها زاد ابتعادهم عن الخط باتجاه الأسفل، أي انخفاض مستويات إنفاقهم.

3. مساهمة أفقر 20٪ من السكان في الإنفاق الوطني

السنة	القيمة(٪)
1998	8
1999	4.8

المصدر: ❖مسح ميزانية الأسرة 1998م / ❖❖المسح الوطني لظاهرة الفقر1999م

التعريف: من المؤشرات التي تقيس عدالة التوزيع حصة أفقر خمس الإنفاق الوطني. فكلما اقتربت هذه الحصة من 20 في المائة دلت على عدالة توزيع الدخل، إذ يحصل 20 في المائة من الأفراد على 20 في المائة من الانفاق تقريباً ، ولحساب هذا المؤشر يجري ترتيب الأسر تصاعدياً حسب نصيب الفرد في الإنفاق ثم حساب ما يحصل عليه أدنى أول 20 في المائة من الأسر المرتبة وفقاً لمستويات الدخل.

الغاية2 :تقليص عدد الأفراد الذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال1990- 2015

- المؤشرات:

4. معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات

السنة	القيمة(٪)
❖1992	29.0
❖1997	46.1
❖❖2003	45.6

المصدر: ❖المسح الديمجرافي1992/1997 /❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة2003

التعريف: قياس العلاقة بين الوزن والعمر يعتبر أحد الأدوات لمعرفة نقص الوزن والذي يعبر بدوره عن سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار سوء التغذية الأطفال (الوزن بالنسبة للعمر) يقاس بنسبة الأطفال دون الخامسة الذين وزنهم بالنسبة لعمرهم يكوّن أكثر من انحرافين معيارين (بالسالب)عن الوسط الحسابي للتوزيع الطبيعي لمقياس الوزن بالنسبة للعمر والمقر من منظمة الصحة العالمية حسب كل بلد.

4أ. معدل انتشار نقص الوزن الحاد بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات

السنة	القيمة (٪)
1999	17.4

المصدر: ❖المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999

التعريف: انتشار سوء تغذية الأطفال الحاد هو نسبة الأطفال دون الخامسة الذين وزنهم بالنسبة لعمرهم يكوّن أكثر من ثلاثة انحرافات معياريه (بالسالب)عن الوسط الحسابي للتوزيع الطبيعي لمقياس الوزن بالنسبة للعمر والمقر من منظمة الصحة العالمية حسب كل بلد.

5. نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية

السنة	القيمة(٪)
1990	36
2000	33

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مجموعة الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية عن اليمن نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: العدد السادس، 2003.

التعريف: السكان الذين يعانون من سوء التغذية، هم نسبة السكان الذين يحصلون على كمية غذاء غير كافية لتقابل احتياجاتهم من الطاقة بشكل مستقر.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الأساسي للجميع على المستوى العالمي

خلال السنوات الأخيرة وبالتحديد من سنة الأساس لمؤشرات الألفية 1990 إلى عام 2000 ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي من 52.7٪ إلى 59.5٪ ، وذلك نتيجة للجهود الرسمية والشعبية في هذا المجال. لقد أدرك متخذو القرار في الجمهورية اليمنية في وقت مبكر أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فاعتبروه من المهام ذات الأولوية في الميزانية العامة، وحرصوا أن يكون التعليم مجانياً.

والهدف في عام 2015 أن يرتفع معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي إلى 100٪ وهذا يتطلب جهود حثيثة في هذا المجال من قبل الحكومة .

إن نوعية التعليم إضافة إلى ظاهرة التسرب في مرحلة التعليم الابتدائي تقاس بنسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. فبحسب البيانات الصادرة من وزارة التربية والتعليم نجدها حوالي 65.3٪ في عام 1990 وارتفعت إلى 75.1٪ في عام 2000، لكنها تظل دون الطموح، وأسبابها الفقر وبالتالي عدم القدرة على توفير مستلزمات الدراسة وإجبار الأطفال على التوقف عن الدراسة والعمل لتوفير لقمة العيش ، كما أن النظرة السلبية للمجتمع فيما يخص تعليم البنات تعتبر أيضاً سبب رئيسي.

أما فيما يخص معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة فقد تم إحراز تقدماً مشابهاً، وخاصة لدى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 سنة، وهنا يظهر التحسن تصاعدياً حسب النسب التالية 50٪ (1990) ، 58.0٪ (1995)، 66.1٪ (1999) و 67.8٪ (2003). إن وقوع نسبة كبيره نسبياً من الشباب في الأمية يعتبر تحدياً كبيراً ينبغي على الحكومة أن تصحح مثل هذا الوضع ، خاصة وأن المنظمات الدولية تتوقع وصول كافة الدول المحيطة باليمن إلى تحقيق الهدف المعني بتعميم التعليم الأساسي إلى 100 في المائة في سنة 2015 ماعدا اليمن.

الغاية3: التحقق بحلول عام 2015 بان جميع الأطفال(ذكور وإناث)بنفس القدر ، يستطيعون إتمام المرحلة الأساسية من التعليم.

- المؤشرات:

6. صافي نسبة القيد في التعليم الأساسي

السنة	القيمة (%)		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث
*1990	52.7	–	–
**1994	54.2	70.8	37.5
***1998	58.2	75.3	41.7
****1999	59.3	73.6	45.0
*2000	59.5	–	–

المصدر* :وزارة التربية والتعليم /**تعداد 1994 /***مسح ميزانية الأسر1998 /****المسح الوطني لظاهرة الفقر1999

التعريف: نسبة الالتحاق الصافية بالتعليم الاساسي هي النسبة المئوية لعدد التلاميذ في الفئة العمرية المحددة للتعليم الابتدائي والمسجلين في هذه المرحلة إلى إجمالي عدد السكان في نفس الفئة العمرية.

7. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول الأساسي ويصلون إلى الصف الخامس الأساسي

السنة	القيمة (%)
1990	65.3
2000	75.1

المصدر :وزارة التربية والتعليم

التعريف: الاستمرار إلى الصف الخامس ، هو نسبة الأطفال الملتحقين في الصف الأول في التعليم الأساسي ويستمروا في التعليم إلى أن يصلوا إلى الصف الخامس.(التقديرات تحتسب بطريقة reconstructed cohort).

8. معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 سنة

السنة	القيمة (%)
*1990	50.0
*1995	58.0
**1999	66.01
***2003	67.8

المصدر :الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية* /** المسح الوطني لظاهرة الفقر1999/***المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

التعريف:معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب، هي نسبة السكان في سن 15- 24 الذين يستطيعوا قراءة وكتابة عبارة قصيرة وسهلة في حياتهم اليومية.

الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الإجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة

يعتبر عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم والعمل في القطاع غير الزراعي وعدم إعطاء المرأة حقها في المشاركة في الحياة السياسية من أهم الأشياء والتي تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن المؤشرات ذات العلاقة نلاحظ أن نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية لازالت بعيده عن الطموح فبالرغم من إن النسبة ارتفعت من 44.6٪ عام 1990 إلى 55.7٪ عام 2000 إلاّ إن الفارق ليس كبيراً مقارنة بفترة 10 سنوات من الجهود المبذولة ، كما أن هذا يشير إلى أن نسبة كبيرة من الفتيات في العمر من 6 إلى 14 سنة لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي، وبالمثل في المرحلة الثانوية والجامعية لازال الالتحاق منخفض بالنسبة للفتيات حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي 36.6٪ عام 2000 وفي التعليم الجامعي 32.3٪ لنفس العام، خصوصاً إذا ما قورنت بالدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تعليم الفتاة وحققوا نجاحات ملموسة مما يؤهلهم في 2005 إلى تحقيق المساواة المنشودة دون الانتظار إلى عام 2015. كما تجاوزت نسبة (ليس المساواة فقط) الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي والعالي مقارنة بالفتيان في الكثير من البلدان المحيطة باليمن ، والنجاحات الأخرى في مجال تعليم الفتاة لتلك البلدان يفرض على القائمين على التعليم الدخول في سباق مع الزمن وبذل جهود استثنائية للحصول على معدلات تؤهل اليمن لتحقيق المساواة المنشودة قبل عام 2015.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها اليمن في مجال تعليم المرأة خلال السنوات السابقة والذي أدى بدوره إلى تناقص ملحوظ في نسبة الأمية ، إلا أن النتائج المتحققة لا زالت متدنية وإذا استمرت معدلات التحسن على هذه الوتيرة لن يحقق هدف المساواة بين الجنسين في الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15- 24 سنة بحلول عام 2015. وباستعراض المؤشرات في هذا الجانب نجد أن نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمون بالقراءة والكتابة في الفئة العُمرية 15- 24 سنة في تحسن (34.1٪، 44.1٪، 53.2٪ و 55.9٪) للسنوات (1990، 1995، 1999 و 2003) على التوالي .

أما فيما يتعلق بحصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي نجد أن النسبة في انخفاض وتراجع واضح مقارنة بالتقدم الذي أحرزته اليمن في مجال التعليم، ففي عام 1990 كانت النسبة 8.9٪ وانخفضت إلى 6.1٪ في عام 2003 !؟.

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية ، فلا تزال متواضعة حيث بلغت نسبة أعضاء مجلس النواب من النساء (0.66، 0.66، 0.33) للسنوات (1993، 1997، 2003) على التوالي من إجمالي الأعضاء، مع إن القوانين المعمول بها في الجمهورية اليمنية تعطي المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل.

الغاية4:إزالة التباين بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي ، يفضل قبل نهاية عام 2005 ، وإزالة الفوارق في جميع مراحل التعليم حتى عام 2015

- المؤشرات:

9. نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي،والثانوي، والتعليم العالي

السنة	أساسي ٪	ثانوية ٪	عالي ٪
1990	44.6	13.7	20.5
2000	55.7	36.6	32.3

المصدر:وزارة التربية والتعليم

التعريف: المساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي ، والثانوي ، والتعليم العالي يعبر عنه بنسبة الفتيات إلى الفتيان الملتحقين بمقاعد التعليم الأساسي والثانوي والعالي العام والخاص.

10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمّون بالقراءة والكتابة في الفئة العُمرية 15- 24

السنة	القيمة (٪)
❖1990	34.1
❖1995	44.1
❖❖1999	53.2
❖❖❖2003	55.9

المصدر :❖الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية/❖❖ المسح الوطني لظاهرة الفقر1999 /❖❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

التعريف:نسبة الإناث إلى الذكور من فئة الشباب ممن يلمّون بالقراءة والكتابة، يعبر عن نسبة الإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 15- 24 ، الذين يستطيعوا فهم وقراءة وكتابة جملة بسيطة على الأقل.

11. حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي

السنة	القيمة (٪)
❖1990	8.90
❖1995	7.60
❖❖1999	7.0
❖❖❖2001	6.5
❖❖❖2002	6.3
❖❖❖2003	6.1

المصدر❖ الأمم المتحدة، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية /❖❖ مسح القوى العاملة 1999/ ❖❖❖منظمة العمل الدولية (ILO)

التعريف: حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي ، هو حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي (الصناعة والخدمات) ، ويحتسب كنسبة من إجمالي العمالة في القطاع غير الزراعي.

الصناعة :تتكون من استخراج المعادن والنفط ومقالع الحجارة ، البناء والإنشاءات ، الكهرباء والغاز والمياه.حسب التصنيف الدولي (ISIC revision 2)

الخدمات: تتكون من البيع بالجملة وتجارة التجزئة والمطاعم والفنادق والمواصلات والمخازن والاتصالات وقطاع التأمين وتجارة العقارات وتجارة الخدمات العامة حسب التصنيف الدولي (ISIC revision 2) .

12. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب(البرلمان)

الدورات البرلمانية حسب السنة	القيمة (٪)
1993	0.66
1997	0.66
2003	0.33

المصدر :اللجنة العليا للانتخابات

التعريف: نسبة عدد المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان إلى إجمالي عدد المقاعد.

لمعرفة الوضع الصحي ومدى كفاءته في الجمهورية اليمنية، يجب الإطلاع على أهم المؤشرات في هذا الجانب والتي منها معدلات وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة. خلال الأعوام من 1990- 2003 حيث نلاحظ تحسناً طفيفاً بمعدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة ، نظراً لإنخفاض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 121.1 في عام 1992 إلى 101.9 عام 2003 والطموح هو تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين والوصول إلى معدل 40.6 عام 2015. بالاضافة إلى إنخفاض معدل وفيات الرضع إلى 74.8 عام 2003 حيث كان 84.5 عام 1992. إن مسألة تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين في العام 2015 مقارنة بما كان عليه عام 1990 يعتبر تحدي كبير جداً للقائمين على الوضع الصحي في ظل المؤشرات المذكورة سابقاً والتي تتحسن ببطء شديد. فمثلث الأسباب الرئيسية لوفاة الأطفال (سوء التغذية والأمراض الطفيلية وعدم توفر اللقاحات) تعتبر من المشاكل الكبيرة التي تواجهها السلطات الصحية، كما أن معدل وفيات الأطفال يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأحداث متصلة بفترة الحمل وولادة الطفل، ويتاثر بقاءه على قيد الحياة لفترة أطول بعوامل أخرى، منها الزواج المبكر ومستوى الخصوبة والتباعد بين الولادات.

فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ومحصنين ضد الحصبة في تحسن مستمر بالمقارنة مع ما كانت عليه في العام 1995م، ولكن لازال الخطر من انتشار وباء الحصبة في المجتمع متوقعاً، نظراً لعدم تحقيق هذا الهدف والمتمثل بوصول نسبة التغطية إلى 90 في المائة على الأقل من الأطفال في السنة الأولى. حيث لازالت 66.0 في المائة حسب مخرجات المسح اليمني لصحة الأسرة 2003. وهذا يتطلب مضاعفة الجهود وخاصة في مجال الطب الوقائي وتعميم وتكثيف برامج وحملات التحصين ضد مرض الحصبة وبرامج الصحة الإنجابية وتحسين نظام تسجيل الوقائع الحيوية مع تكريس المزيد من الجهود في المناطق الريفية والمحرومة.

الغاية5: تخفيض معدلات وفيات الأطفال للأعمار أقل من خمس سنوات بنسبة

الثلثين خلال الفترة 1990- 2015

- المؤشرات:

13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

السنة	القيمة
❖1992	121.1
❖1997	104.8
❖❖2003	101.9

المصدر: ❖ المسح الديمجرافي1992 /1997 -❖❖ المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

التعريف: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ، هو احتمال إن المولود الحي الجديد سوف يتوفى قبل الوصول إلى سن الخامسة، لكل ألف مولود حي.

14. معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود)

السنة	القيمة
❖1992	84.5
❖1997	75.3
❖❖2003	74.8

المصدر: ❖ المسح الديمجرافي1992 /1997 – ❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

التعريف: معدل وفيات الأطفال، هو عدد الأطفال الرضع توفوا قبل بلوغ سنة من العمر، لكل ألف مولود حي في نفس العام.

15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

السنة	القيمة (٪)
❖1995	46.0

❖❖1999	53.0
❖❖❖2003	66.0

المصدر: ❖الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية
❖❖المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999م ❖❖ ❖المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

التعريف: الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة ، هم نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة الذين تم تحصينهم ضد الحصبة ويكون التحصين عادة في الشهر التاسع.

الهدف الخامس : تحسين صحة الأمومة

تعتبر المؤشرات المتعلقة بتحسين صحة الأمهات من المؤشرات التي تجسد مدى إهتمام الحكومة بتقديم الرعاية الصحية الأساسية والعمل على تقليل آثار الفقر على صحة الأم والطفل، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض وفيات الأمهات والأطفال، وهو ما أنعكس في صياغة السياسة السكانية والصحية التي اعتمدتها الحكومة. ويمكن تعريف معدل وفيات الأمهات بأنه عدد النساء المتوفيات أثناء الحمل أو الولادة أو خلال ستة أسابيع بعد الولادة(وقد مدّدت منظمة الصحة العالمية هذه الفترة إلى عام كامل بعد الولادة)، وذلك لأسباب تتعلق بالحمل أو الولادة لكل مائة ألف مولود حي.

ولتحقيق هدف الألفية الخامس، تسعى الحكومة إلى تخفيض معدلات الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع قياساً إلى مستواها في عام 1990. ولكن النتائج لا تبدو مشجعة فقد أرتفع معدل وفيات الأمهات بين عامي 1997 و 2003 من 351 حالة لكل 100 ألف ولادة حية إلى 365 حالة، وهذا الوضع لا يساعد في تحقيق الهدف المنشود بحلول عام 2015م.

والجدير بالذكر أن هناك صعوبة في جمع البيانات عن وفيات الأمهات نظراً لإرتفاع التكلفة المالية ورغم ذلك قامت اليمن بتنفيذ المسح الوطني لصحة الأسر2003 نظراً لأهمية توفير مثل تلك البيانات والذي على ضوئها تم تقدير نسبة وفيات الأمهات بحوالي 365 حالة لكل مائة ألف مولود حي خلال العامين السابقين على المسح. وقد لوحظ أن 60 في المائة من هذه الحالات كانت في فترات الأمومة غير الآمنة. ولوحظ أيضاً أن حوالي 41 في المائة من حالات الوفيات قد حدثت اما أثناء الوضع أو خلال فترة النفاس.

أظهرت نتائج المسح أيضاً تأثير التوسع الذي حدث في مستوى الخدمات الصحية كماً ونوعاً وعلى المستوى الجغرافي في السنوات الماضية، حيث تحسنت مؤشرات الرعاية أثناء الحمل والولادة وبعدها، وارتفع متوسط عدد الزيارات لكل حمل،

وتراجع عدد الولادات في المنازل، وازداد عدد الولادات التي تجري تحت إشراف طبي . كما نجد أن هناك تقدماً ملحوظاً على صعيد زيادة نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف عاملين صحيين مؤهلين. ففي عام 1997 كانت نسبة الولادات التي جرت تحت إشراف موظفي الصحة من ذوي المهارة 15.0٪ ، زادت إلى 27.0٪ في العام 2003م.

كذلك نجد أن معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل (لكل الأعمار) لازالت كبيرة حيث بلغت 12.7 حالة وفاة من بين كل 100.000 من السكان في العام 2000 ، وانخفضت بشكل طفيف الى 11.4 حالة في العام 2001. وبلغت نسبة الحالات التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة 55.5٪ في عام 2000 و 75٪ في عام 2001. كما أن عدد حالات الإصابة بمرض السل لكل مائة ألف من السكان قد بلغ على حوالي 70 ، 59.5 ، 46.1 ، 44.3 ، 16.1 للأعوام 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 ، 2004 على التوالي ، وهذا مؤشر إيجابي .

رغم الجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في مجال مكافحة الملاريا والأمراض الوبائية الأخرى إلا أنها لازالت تواجه الكثير من الصعوبات التي يجب التغلب عليها في هذا المجال وتتطلب توجيه موارد إضافية لتجاوزها.

الغاية7: إيقاف انتشار مرض الإيدز والبدء في تسجيل تراجع معدلات انتشار المرض بحلول عام 2015.

- المؤشرات:

18. انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل في الفئة العمرية 15- 49 سنة (غير متوفر).

18أ. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في المجتمع (عدد حالات الإصابة).

السنة	القيمة (عدد)
1990	1
2000	874
2004	1530
❖2005	1662

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2004 (الجهاز المركزي للإحصاء)/البرنامج الوطني لمكافحة مرض الإيدز.

19. معدل انتشار وسائل منع الحمل (للنساء المؤهلات 15- 49)

السنة	القيمة (٪)
❖1992	6.1
❖1997	9.8
❖❖2003	13.4

المصدر: ❖المسوح الديمجرافية 1992/1997 ❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة 2003

20. عدد الأطفال الأيتام بسبب مرض الإيدز (غير متوفر)

الغاية8: إيقاف انتشار مرض الملا ريا والبدء بتسجيل تراجع في عدد حالات الإصابة بالملا ريا وأمراض رئيسية أخرى بحلول عام 2015

- المؤشرات:

21. معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا (لكل مائة ألف)

كافة الأعمار

السنة	معدلات الانتشار	معدلات الوفيات
1999	1532.0	24.0
2001	2198.0	...
2002	1968.0	...
2003	1409	...
2004	263.2	...

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي 2004- الجهاز المركزي للإحصاء

... لا تتوفر بيانات

22. نسبة السكان في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يتخذون إجراءات فعالة للوقاية من المرض وعلاجها. (غير متوفر)

23. معدل الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل (لكل 100.000 من السكان)

السنة	القيمة
2000	12.7
2001	11.4

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

24. نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة

السنة	القيمة(٪)
2000	55.5
2001	75

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

24أ. عدد حالات الإصابة بالسل لكل 100.000 من السكان

السنة	القيمة(عدد)
2000	70
2001	59.5
2002	46.1
2003	44.3
2004	16.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي 2004

الهدف السابع: ضمان استدامة بيئية سليمة

قبل الشروع في الحديث عن تضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية ، يجب أن نشير إلى أن اليمن يواجه واقع بيئي ملئ بالمشاكل. فشحة الموارد المائية وندرتها واستنزاف المخزون منها وعدم توفر سياسة ذات رؤية شاملة لتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية على نحو يحقق استدامة التنمية في ظل واحد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم كل ذلك يزيد من عدد التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية.

نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات: هى نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي. ويغلب الطابع الصحراوي على معظم مساحة الجمهورية اليمنية وتشكل نسبة مساحات الأراضي المغطاة بالغابات **0.9**٪ فقط في العام **2000** منخفضة بشكل طفيف عن العام **1990** حيث كانت النسبة **1**٪ ، وهذا يعود كما تم ذكره آنفاً للمناخ الجاف الذي يغطي **90**٪ من إجمالي أراضي الجمهورية. ويزداد الوضع تعقيداً عندما نجد إن نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب يتجاوز **64**٪ في العام **1994**. وفي الحقيقة أنه لم تبذل خلال العقد الأخير جهوداً حثيثة لزيادة مساحات الأراضي المغطاة بالغابات، كما أن المحميات الطبيعية لازالت محدودة.

الناتج المحلي الإجمالي المكافئ لكل طن مستخدم من الطاقة: هي استخدام الطاقة التجارية مقاساً بوحدات ما يعادلها من النفط لكل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي، محولاً من العملة المحلية بالاستناد إلى عوامل تحويل مماثلات القوة الشرائية. ويقيس هذا المؤشر كثافة الطاقة، وكلما قلت قيمة هذا المؤشر دلت على كفاءة أفضل في استخدام الطاقة. وتعتبر اليمن من الدول التي استطاعت أن تحقق زيادة في كفاءة استخدام الطاقة لأنها قللّت من قيمة هذا المؤشر، حيث كان **421.1** في عام **1990** وأنخفض إلى **252.7** في عام **2000**.

نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: هو مجموع كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في بلد ما نتيجة لأنشطة السكان (الإنتاج والاستهلاك)، مقسوماً على عدد سكان البلد. وتشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الغاز المنبعث من استهلاك أنواع الوقود الصلبة والسائلة والغازية وإنتاج الإسمنت. وبرغم أنه كثير من البلدان شهدت ارتفاعاً مطرداً في نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلا إن اليمن حافظت على مستويات ثابتة خلال تلك الفترة.

نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف: هي النسبة المئوية من السكان الذين ينتفعون بأي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب:المياه المنقولة عبر أنابيب، والمناهل العامة والأبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية او من ينبوع محمي أو المطر. ولاتشمل مصادر المياه المحسنة المياه المشتراة من الباعة. ويحقق هذا المؤشر بعض التحسن ، حيث وصلت نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن للمياه عام 2003 إلى 43.7٪ مقارنة بنسبة 30٪ في العام 1994 ، ولكن المشكلة أن هذه النسبة تتوزع بشكل غير عادل بين الحضر والريف، حيث نجد في العام 2003 إن نسبة السكان الذين يحصلون على مصدر محسن للمياه في الحضر 82٪ بينما في الريف فالنسبة لا تتجاوز 27.5٪. وتتركز الصعوبة في تحقيق هذا المؤشر إلى ترافق النقص في مصادر المياه العذبة، مع تناقص نصيب الفرد المتاح من المياه إزاء ضغط الزيادة السكانية.

نسبة السكان الذين تتصل مساكنهم بصرف صحي محسن: هى النسبة المئوية للسكان المتاح لهم الانتفاع بمرافق تفصل، بطريقة صحية، فضلات الإنسان والمراحيض عن البشر والحيوانات والحشرات. ويحقق هذا المؤشر تحسن واضح يظهر في نسبة السكان في التجمعات الحضرية الذين تتصل مساكنهم بشبكات صرف حيث كانت النسب 59.0٪، 74.5٪، 76.0٪، 90.7٪ على

التوالي حسب السنوات (1990، 1999، 2002، 2003). إلا ان الوضع في المناطق الريفية لايزال يستلزم جهوداً جبارة حيث يمكن وصفه بالسيئ جداً.

نسبة الأسر التي تستطيع الحصول على حيازات سكنية آمنة : عباره عن حيازة الفرد للمسكن بتملكه أو إيجاره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من المالك.وأي مأوى غير ذلك يعتبر مسكنا عشوائيا أو مسكناً غير صحي. ويضل هذا المؤشر في تذبذب طفيف حيث كانت النسب 84.5٪، 87.1٪، 85.9٪ على التوالي حسب السنوات(1994، 1999، 2003).

الغاية9: تضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية.

- المؤشرات:

25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات

السنة	القيمة (٪)
1990	1
2000	0.9

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.
(http://unstats.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

التعريف: ((نسبة مساحة الأراضي المغطاة بغابات)) هي نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة الأراضي.

26. نسبة الأراضي المحمية لضمان المحافظة على التنوع الحيوي (غير متوفر)

التعريف: تعرف ((نسبة المناطق المحمية للمحافظة على التنوع البيولوجي إلى مجموع مساحات الأراضي)) بأنها مساحة من البر أو البحر تخصّص لحماية وصون التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وما يتصل بها من موارد ثقافية، وتدار بوسائل قانونية ووسائل فعالة أخرى.

27. وحدات الطلقة المستخدمة (تعادل كيلوغراماً واحداً من النفط) مقابل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي حسب مماثلات القوة الشرائية في الجمهورية اليمنية، لعامي 1990 و 2000.

السنة	القيمة
1990	421.1
2000	252.7

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.
(http://unstats.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

التعريف: وحدات الطاقة المستخدمة التي تعادل كل منها كيلوغراماً واحداً من النفط مقابل دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي (هي استخدام الطاقة التجارية

مقاساً بوحدات ما يعادلها من النفط لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي، محولاً من العملة المحلية بالاستناد إلى عوامل تحويل مماثلات القوة الشرائية).

28. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) طن متري/فرد

السنة	القيمة
1990	0.7
1995	0.7
2000	0.9
2002	0.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير أهداف التنمية للألفية 2003.

التعريف: نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون هو مجموع كميات ثاني أكسيد الكربون المنبعثة في بلد ما نتيجة لأنشطة السكان(الإنتاج والاستهلاك)، مقسوماً على عدد السكان.

29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب

السنة	القيمة
1994	63.7

المصدر: الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.
(http://unstats.org/unsd/mi/mi_goals.asp)

الغاية10: تخفيض نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مصادر مياه آمنة إلى النصف بحلول عام 2015م.

- المؤشرات:

30. نسبة السكان الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه(الحضر والريف)

السنة	القيمة (٪)		
	حضر	ريف	إجمالي
❖1994	...	...	30.0
❖❖1999	74.5	23.3	38.9
❖❖❖2003	82.0	27.5	43.7

المصدر: ❖ التعداد العام للسكان 1994 ❖❖ المسح الوطني لظاهرة الفقر1999 ❖❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة 2003.

... لاتتوفر بيانات

التعريف: تعرف نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بإطراد على مصدر محسن للمياه في الحضر والريف بانها النسبة المئوية من السكان الذين ينتفعون بأي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب:المياه المنقولة عبر أنابيب، والمناهل العامة والأبار المحفورة أو المضخات من بئر محمية او من ينبوع محمي أو المطر. ولاتشمل مصادر المياه المحسنة المياه المشتراة من الباعة.

الغاية11: الوصول إلى تحسين نوعي في حياة ما لا يقل عن 100 مليون فقير يقطنون في أحياء الفقراء بحلول عام 2020

- المؤشرات:

31. نسبة السكان في التجمعات الحضرية الذين تتصل مساكنهم بشبكات صرف صحي محسن

السنة	القيمة(٪)
1990❖❖❖	59.0
1999❖❖	74.5
2002❖❖❖	76.0
2003❖	90.7

المصدر: ❖المسح اليمني لصحة الأسرة/❖❖ المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999/❖❖❖ الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

التعريف: تدل نسبة السكان الذين يمكنهم الانتفاع بصرف صحي محسن على النسبة المئوية للسكان المتاح لهم الانتفاع بمرافق تفصل، بطريقة صحية، فضلات الإنسان والمراحيض عن البشر والحيوانات والحشرات.

32. نسبة الأسر التي تستطيع الحصول على حيازات سكنية آمنة

السنة	القيمة(٪)
1994❖	84.5
1999❖❖	87.1
2003❖❖❖	85.9

المصدر :❖تعداد 1994/❖❖ المسح الوطني لظاهرة الفقر1999 /❖❖❖المسح اليمني لصحة الأسرة

التعريف: تتمثل حيازة الفرد للمسكن بتملكه أو إيجاره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من المالك.

الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية

يسعى الهدف الثامن لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية و قياس مدى انفتاح وتوحيد السياسات المختلفة لدول العالم. وفي هذا الهدف توجد بعض مؤشرات لا تنطبق على واقع الجمهورية اليمنية ، وبعضها لاتتوفر بشكل تفصيلي. ومن المتوفر أن نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات كانت 12.4٪ في العام 1990 ، مقارنة مع 1.8٪ في عام 2000 وهذا يشير إلى أن اليمن حقق انخفاض ملحوظ.

أما حول توفير الجهد بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة ، وبشكل خاص في مجال المعلومات وتقنية الاتصالات واعتباره كأداة مساعدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقياس التقدم نحو هذه الغاية يتم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات وتتمثل هذه المؤشرات بكثافة الهواتف الثابتة والنقالة وكثافة الحواسيب الشخصية واستخدام الإنترنت. حيث نجد أن عدد خطوط الهاتف والهاتف النقال لكل 100 من السكان في تحسن تدريجي كالتالي:1.1، 1.3، 2.1، 2.2، 2.8، 3.4، 4.0 للسنوات (1990، 1995، 2000، 2001، 2002، 2003، 2004) على التوالي. أما عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل 100 من السكان فهو في تحسن أيضاً: 0.2، 0.6، 0.8 على التوالي للسنوات (2000، 2001، 2002). كذلك عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان حيث بلغ :0.0 ، 0.07 ، 0.2 ، 0.4 للسنوات (1990، 2002، 2003، 2004) على التوالي.

الغاية12: تطوير نظام تجاري ومالي أكثر انفتاحاً، يحكمه النظام، وقابل للنمو، ولا يتسم بالتمييز. ويشتمل على حكم جيد، وتنمية، وتخفيض للفقر على المستوى الوطني والدولي.

الغاية13: تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا. بما يشمل التعرفة والحصص(الكوتا) المعفاة من الضرائب على الصادرات، لتعزيز برنامج تخفيض حجم الدين للدول الفقيرة المثقلة بالديون(HIPCs) من الدول مرتفعة الدخل وشطب الديون الثنائية الرسمية ودعم أكثر من المساعدات التنموية الرسمية للدول التي تبدي التزاما لمكافحة الفقر.

الغاية14: الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية التي ليس لها منافذ مائية والجزر الصغيرة(من خلال برنامج التنمية المستدامة للدول النامية في الجزر الصغيرة)

الغاية15: البحث بشمولية في مشاكل الدين للدول النامية من خلال إجراءات وطنية ودولية لمعالجة مشاكل الديون بصورة دائمة.

- المؤشرات:

33. صافي المساعدات التنموية الرسمية الخاصة بالدول الأقل نموا كنسبة من الدخل الإجمالي للدول المانحة OECD/DAC (غير متوفر)

34. نسبة المساعدات الرسمية(من دول OECD/DAC) الثنائية المخصصة للتنمية لقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية، التغذية، المياه الآمنة، والصرف الصحي) من مجمل المساعدات (المؤشران 33، 34 لاينطبقان على الجمهورية اليمنية لان الجمهورية اليمنية دولة متلقية للمنح وليست دولة مانحة)

35. نسبة المساعدات التنموية الرسمية من دول OECD/DAC غير المربوط بقيود (غير متوفر)

36. نسبة المساعدات التنموية التي استلمتها الدول التي ليس لديها منافذ مائية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للدولة(غير متوفر) (المؤشر 36 لا ينطبق على الجمهورية اليمنية لأن الجمهورية اليمنية لديها منافذ بحرية من الناحية الجغرافية).

37. نسبة المساعدات التنموية التي استلمتها الدول النامية في الجزر كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للدولة (المؤشر 37 لا ينطبق على الجمهورية اليمنية لان الجمهورية اليمنية ليست جزيرة)

38. نسبة مستوردات الدول المتقدمة (بالقيمة مستثنى منها الأسلحة) من الدول النامية والدول الأقل نموا التي دخلت بدون ضرائب. (المؤشر 38 لا ينطبق على الجمهورية اليمنية لان الجمهورية ليست معفاة من الضرائب إلى الدول المتقدمة)

39. متوسط التعرفة الجمركية المفروضة من الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية(غير متوفر)

40. نسبة الدعم للزراعة في دول منظمة التنمية والتعاون لاقتصادي(OECD) كنسبة مئوية من إجمالي إنتاجها المحلي (المؤشر 40 لا ينطبق على الجمهورية ليمنية ، لان الجمهورية اليمنية ليست من دول OCED)

41. نسبة المساعدات التنموية الرسمية الممنوحة للمساعدة في بناء القدرات التجارية(غير متوفر)

42. مجموع الدول التي وصلت إلى النقاط التي جددتها في قرارها حول الدول المثقلة بالديون (HIPC) وعدد تلك الدول؟

43. المساعدات الاغاثية الملتزم بها تحت مبادرة HIPC(دولار أمريكي)

المؤشران 43،42 لا ينطبقان على الجمهورية اليمنية ، لان الجمهورية اليمنية ليست من ضمن مجموعة HIPC.

44. نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات

السنة	القيمة(٪)
1990	12.4
2000	1.8

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير أهداف التنمية للألفية 2003.

الغاية16: بالتعاون مع الدول النامية يتم تطوير وتنفيذ سياسات لتوفير عمل مقبول ومنتج لفئة الشباب

المؤشرات:

45. معدل البطالة لكلا الجنسين في الفئة العمرية 15- 24 سنة (غير متوفر)

الغاية17: بالتعاون مع الشركات الدوائية يتم توفير فرصة الحصول على العقاقير الدوائية الضرورية في الدول النامية

- المؤشرات:

46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الدوائية الضرورية بصورة دائمة(غير متوفر).

الغاية18: بالتعاون مع القطاع الخاص يتم العمل على توفير القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات.

- المؤشرات:

47. عدد خطوط الهاتف والهاتف النقال لكل 100 من السكان.

السنة	القيمة (٪)
1990	1.1
1995	1.3
2000	2.1
2001	2.2
2002	2.8
2003	3.4
2004	4.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي 2004

48. عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل 100 من السكان، وعدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان

أجهزة الحاسوب المستخدمة

أجهزة الحاسوب المستخدمة	
السنة	القيمة(عدد)
2000	0.2
2001	0.6
2002	0.8

مستخدمي الانترنت

السنة	القيمة
1990	0.00
2002	0.07
2003	0.2
2004	0.4

المصدر: المؤسسة العامة للاتصالات

الخطوات اللازمة على المستوى الوطني لتعزيز العمل على مؤشرات التنمية الألفية

من أجل ترسيخ أهداف ومؤشرات التنمية الألفية في الجمهورية اليمنية فأنه يتوجب إتخاذ إجراءات عملية ، سريعة وجادة نحوها وتتمثل فيما يلي:

1. توحيد الجهود لتأسيس فريق وطني رفيع المستوى مدعوم فنياً
2. ومالياً لمراقبة تنفيذ الخطط لتحقيق الأهداف، وتكون مهامه
3. واضحة ومعكوسة في جدول زمني.
4. زيادة الوعي الشعبي والرسمي من خلال وضع إستراتيجية للنشر والترويج خاصة بأهداف التنمية الألفية.
5. متابعة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وذلك بإجراء تقييم للمؤشرات تقوم بتوفيرها وعلاقتها بأهداف التنمية الألفية.
6. تدريب مبسط ومكثف لكيفية احتساب المؤشرات الأساسية الموجودة في أجندة أهداف التنمية الألفية.
7. رسم خارطة تدفق المؤشرات المطلوبة من كافة الجهات المعنية والمنتجة لتلك المؤشرات.
8. تقوية الدور الريادي للجهاز المركزي للإحصاء والعمل معه بصورة مشتركة، لضمان الحصول على البيانات المطلوبة وفق المواصفات الفنية اللازمة.

ملخص للأهداف والغايات والمؤشرات ذات العلاقة

الهدف الأول : القضاء على الفقر المدقع والجوع

الغاية1 : تقليص عدد الذين يبلغ دخلهم أقل من دولار في اليوم خلال 1990- 2015

1. نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولار واحد في اليوم
2. فجوة الفقر(حالات الفقرxعمق الفقر)
3. مساهمة أفقر 20٪ من السكان في الاستهلاك الوطني

الغاية2 :تقليص إلى النصف الأفراد الذين يعانون من الجوع خلال1990- 2015

4. معدل انتشار نقص الوزن بين الأطفال الذين أعمارهم أقل من 5 سنوات.
5. نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية.

الهدف الثاني : تحقيق التعليم الاساسي للجميع على المستوى العالمي

الغاية3: التحقق بحلول عام 2015 بان جميع الأطفال، ذكور وإناث بنفس القدر، يستطيعون إتمام المرحلة الأساسية من التعليم

6. صافي نسبة القيد في التعليم الأساسي
7. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول الأساسي ويصلون إلى الصف الخامس الأساسي
8. معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15- 24 سنة

الهدف الثالث : تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة

الغاية4: إزالة التباين بين الجنسين في التعليم الأساسي والثانوي ، يفضل قبل نهاية عام 2005 ، وإزالة الفوارق في جميع مراحل التعليم حتى عام 2015

9. نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الأساسي ، والثانوي ، والتعليم العالي
10. نسبة الإناث إلى الذكور ممن يلمّون بالقراءة والكتابة في الفئة العُمرية 15- 24 سنة
11. حصة النساء من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي
12. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب(البرلمان)

الهدف الرابع : لخفيض معدلات وفيات الاطفال

الغاية5: التخفيض بنسبة الثلثين ، بين 1990- 2015 ، معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات

13. معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
14. معدل وفيات الرضع
15. نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة

الهدف الخامس : لحسين صحة الامومة

الغاية6: التخفيض بنسبة 75٪ بين 1990- 2015 معدلات وفيات الأمومة

16. معدلات وفيات النساء عند الولادة
17. نسبة الولادات التي تجري تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة

الهدف السادس : مقاومة مرض الإيدز والملاريا وامراض إخرى

الغاية7: بحلول عام 2015 إيقاف انتشار مرض الإيدز والبدء في تسجيل تراجع معدلات انتشار المرض

18. انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل في الفئة العمرية 15- 4 سنة
19. معدل انتشار وسائل منع الحمل (حسب النوع- للنساء المؤهلات 15- 49)
20. عدد الأطفال الأيتام بسبب مرض الإيدز (غير متوفر)

الغاية8: بحلول عام 2015 إيقاف انتشار مرض الملا ريا والبدء بتسجيل تراجع في عدد حالات الإصابة بالملا ريا وأمراض رئيسية أخرى

21. معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا (لكل الأعمار)
22. نسبة السكان في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يتخذون إجراءات فعالة للوقاية من المرض وعلاجها.
23. معدل الانتشار والوفيات المرتبطة بالسل (لكل 100.000 من السكان)
24. نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة

الهدف السابع: ضمان إستدامة بيئية سليمة

الغاية9: تضمين مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج الوطنية والبدء باستعادة الفاقد من المصادر البيئية.

25. نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات
26. نسبة الأراضي المحمية لضمان المحافظة على التنوع الحيوي (غير متوفر)
27. الناتج المحلي الإجمالي المكافئ لكل طن مستخدم من الطاقة
28. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (نصيب الفرد) طن متري/فرد
29. نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب

الغاية10: التخفيض إلى النصف بحلول عام 2015 نسبة السكان الذين يفتقرون إلى مصادر مياه آمنة

30. نسبة السكان الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه(الحضر والريف)

الغاية11: الوصول إلى تحسين نوعي في حياة ما لا يقل عن 100 مليون فقير يقطنون في أحياء الفقراء بحلول عام 2020

31. نسبة السكان في التجمعات الحضرية الذين تتصل مساكنهم بشبكات صرف صحي جيدة
32. نسبة الأسر التي تستطيع الحصول على حيازات سكنية آمنة

الغاية12: تطوير نظام تجاري ومالي أكثر انفتاحاً، يحكمه النظام، وقابل للنمو، ولا يتسم بالتمييز. ويشتمل على حكم جيد، وتنمية، وتخفيض للفقر على المستوى الوطني والدولي.

الغاية13: تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان الأقل نموا. بما يشمل التعرفة والحصص(الكوتا)المعفاة من الضرائب لصادرات الدول الأقل نموا، لتعزيز برنامج إغاثة الدين للدول الفقيرة المثقلة بالديون(HIPCs) من الدول مرتفعة الدخل وشطب الديون الثنائية الرسمية ودعم أكثر كرما من المساعدات التنموية الرسمية للدول التي تبدي

التزاما لمكافحة الفقر.

الغاية14: الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للدول النامية التي ليس لها منافذ مائية والجزر الصغيرة(من خلال برنامج التنمية المستدامة للدول النامية في الجزر الصغيرة)

الغاية15: البحث بشمولية في مشاكل الدين للدول النامية من خلال إجراءات وطنية ودولية لمعالجة مشاكل الديون بصورة دائمة.

33. صافي المساعدات التنموية الرسمية الخاصة بالدول الأقل نموا كنسبة من الدخل الإجمالي للدول المانحة OECD/DAC (غير متوفر)
34. نسبة المساعدات الرسمية(من دول OECD/DAC) الثنائية المخصصة للتنمية لقطاع الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية، التغذية، المياه الآمنة، والصرف الصحي) من مجمل المساعدات
35. نسبة المساعدات التنموية الرسمية من دول OECD/DAC غير المربوط
36. نسبة المساعدات التنموية التي استلمتها الدول التي ليس لديها منافذ مائية كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للدولة
37. نسبة المساعدات التنموية التي استلمتها الدول النامية في الجزر كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للدولة
38. نسبة مستوردات الدول المتقدمة (بالقيمة مستثنى منها الأسلحة) من الدول النامية والدول الأقل نموا ودخلت بدون ضرائب.
39. متوسط التعرفة الجمركية المفروضة من الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية
40. نسبة الدعم للزراعة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OECD) كنسبة مئوية من إجمالي إنتاجها المحلي.
41. نسبة المساعدات التنموية الرسمية الممنوحة للمساعدة في بناء القدرات
42. مجموع الدول التي وصلت إلى النقاط التي جددتها في قرارها حول الدول المثقلة بالديون (HIPC) وعدد تلك الدول
43. المساعدات الاغاثية الملتزم بها تحت مبادرة HIPC(دولار أمريكي)

44. نسبة خدمات الديون كنسبة من صادرات البضائع والخدمات

الغاية16: بالتعاون مع الدول النامية، تطوير وتنفيذ سياسات لتوفير عمل مقبول ومنتج لفئة الشباب

45. معدل البطالة لكلا الجنسين في الفئة العمرية 15- 24 سنة (غير متوفر)

الغاية17: بالتعاون مع الشركات الدوائية توفير فرصة الحصول على العقاقير الدوائية الضرورية في الدول النامية

46. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الدوائية الضرورية

الغاية18: بالتعاون مع القطاع الخاص يتم العمل على توفير القدرة على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، وخاصة في مجال المعلوماتية والاتصالات.

47. عدد خطوط الهاتف والهاتف النقال لكل 100 من السكان.

48. عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة لكل 100 من السكان، وعدد مستخدمي الانترنت لكل 100 من السكان

المراجـــع

مراجع عامة:

- الجهاز المركزي للإحصاء – المسوح، التعدادات، الإصدارات الإحصائية
- وزارة التخطـــيط والتعـــاون الـــدولي: تقريـــر أهـــداف التنميـــة الألفية 1990- 2015
- تقرير الأهداف الانمائية للألفية في منطقة الإسكوا
- الأمـــم المتحـــدة، الـــشعبة الإحـــصائية، قاعـــدة بيانـــات الأهـــداف الإنمائية للألفية

الهدف الاول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

- وزارة التخطـــيط والتعـــاون الـــدولي- تقريـــر أهـــداف التنميـــة الألفية 1990- 2015
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسوح الديمجرافية 1992- 1997
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الاساسي للجميع على المستوى العالمي

- وزارة التربية والتعليم – إصدارات إحصائية
- الجهاز المركزي للإحصاء – تعداد 1994
- الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999
- الجهاز المركزي للإحصاء – مسح ميزانية الأسرة 1998
- الأمـــم المتحـــدة، الـــشعبة الإحـــصائية، قاعـــدة بيانـــات الأهـــداف الإنمائية للألفية

الهدف الثالث: تعزيز المساواة حسب النوع الاجتماعي وتعزيز دور المرأة في السلطة

- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003.

- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي
- الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999.
- منظمة العمل الدولية (ILO)
- الجهاز المركزي للإحصاء – مسح القوى العاملة 1999
- الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف الرابع: تخفيض معدلات وفيات الاطفال

- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح الديمجرافي لصحة الأم والطفل 1992 - 1997

الهدف الخامس: تحسين صحة الامومة

- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح الديمجرافي لصحة الأم والطفل 1992 - 1997

الهدف السادس: مقاومة مرض الايدز، والملاريا وامراض اخرى

- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999
- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي 2004
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسوح الديمجرافية 1992- 1997
- البرنامج الوطني للإيدز
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة الإسكوا

الهدف السابع: ضمان إستدامة بيئة سليمة

- الأمم المتحدة، الشعبة الإحصائية، قاعدة بيانات الأهداف الإنمائية للألفية

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- تقرير أهداف التنمية الألفية 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء – المسح اليمني لصحة الأسرة 2003
- الجهاز المركزي للإحصاء - المسح الوطني لظاهرة الفقر 1999
- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي 2004

الهدف الثامن : تطوير شراكة عالمية للتنمية

- المؤسسة العامة للاتصالات
- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الإحصاء السنوي 2004
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي- تقرير أهداف التنمية الألفية 2003

المشاركين في إعداد وتجهيز الكتيب

إعداد:

ا. أنور أحمد فرحان — الوكيل المساعد لقطاع التجهيز الآلي

مراجعة نهائية من قبل لجنة مراجعة الإصدارات بتاريخ: 2005/9/11م

تصميم الغلاف والإخراج:

محمد حسين الأشول

محفوظة جميع الحقوق

الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
الجهاز المركزي للإحصاء

عام 2005م

Almetha
المیثاء
مؤسسة الفكر للطباعة والنشر
الأردن العاصمة - تلفون 0795333378 فاكس 0795333378